

الحكومة المحلية والحكومة التعاونية

8

ما الداعي لتشكيل حكومة تعاونية؟



يتم تعريف نظام الحكم اللامركزي على أنه نظام يتكون من مستويين أو أكثر من مستويات الحكومة، ولكل مستوى سلطات على وظائف ومسؤوليات متفاوتة.

وتشارك الحكومات المختلفة ضمن مستوى واحد (مثل السلطات المحلية المختلفة) أو الحكومات عبر مستويين أو أكثر، في جهود مشتركة وفردية لتلبية احتياجات المواطنين واختياراتهم المفضلة. وعليهم أن يعملوا معاً بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك لضمان قيام الحكومة برمتها بتنفيذ صلاحياتها. ومن ثم، فإن العلاقات السليمة داخل مستوى واحد من الحكومة وبين مختلف مستويات الحكومة أمر حاسم للحكم بفعالية؛ وستتطور هذه الأمور عندما تتعاون الحكومات بدلاً من التنافس بين بعضها البعض.

ما المقصود بالحكومة التعاونية؟



يمكن تمييز التعاون عن الإشراف. من خلال الإشراف، تقوم الحكومة المركزية بتوجيه الحكومة المحلية إلى ما يجب فعله (انظر صحيفة الوقائع رقم 7). ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة التعاونية هي حيث يعتبر مستويي الحكومة متساويين، ويناقشا المسائل محل الاهتمام المشترك. ويمكنهما اتخاذ قرارات مشتركة من خلال توافق الآراء والتشاور. تسترشد الحكومة التعاونية بمجموعة أساسية من المبادئ. وينص دستور جنوب أفريقيا على ذلك على النحو التالي - يجب على جميع دوائر الحكومة "التعاون مع بعضها البعض بثقة متبادلة وحسن نية من خلال:

- تعزيز العلاقات الودية؛
- مساعدة ودعم بعضها البعض؛
- إبلاغ بعضها البعض والتشاور بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك؛
- تنسيق أعمالها وتشريعاتها مع بعضها البعض؛
- الالتزام بالإجراءات المتفق عليها؛
- تجنب الإجراءات القانونية ضد بعضها البعض." (القسم 41)

من الأطراف المشاركة في الحكومة التعاونية؟

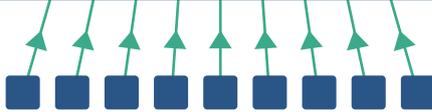
أ. الحكومة المحلية كمجموعة من خلال الحكومة المحلية المنظمة

تتفاعل الحكومات المحلية في بلد ما بصورة أفضل مع حكوماتها المركزية كمجموعة من خلال هياكل الحكومة المحلية المنظمة. لقد تم إنشاء أشكال مختلفة من الجمعيات لتمثيل مصالح السلطات المحلية. عادةً ما تكون الجمعيات ذات طابع تطوعي. في بعض البلدان توجد أكثر من جمعية واحدة، بينما في بلدان أخرى توجد هيئة واحدة لجميع السلطات المحلية. غالباً ما يؤدي وجود أكثر من جمعية إلى تجزئة صوت الحكومة المحلية.

هيئة حكومية محلية منظمة



انتخاب ممثلين



السلطات المحلية

تتعاون الحكومة المحلية المنظمة مع الحكومة المركزية في المسائل التي تؤثر على السلطات المحلية: بما في ذلك القوانين واللوائح والسياسات والشؤون المالية وترسيم الحدود المحلية. كما أنها تشارك في المبادرات التي تسعى إلى تطوير قدرات أعضائها، مثل برامج التدريب. تعمل الحكومة المحلية المنظمة أيضاً على تعزيز التعاون بين أعضائها وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك السلطات المحلية من البلدان الأخرى.

وفي حين تلعب الحكومة المحلية المنظمة دوراً هاماً، فإن معظم الجمعيات في القارة ضعيفة من ناحية المؤسسات وليست في وضع يسمح لها بتمثيل صوت السلطات المحلية بشكل فعال. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم الاعتراف الدستوري و/أو التشريعي. لا تمتلك الجمعيات في كثير من الأحيان الموارد الكافية لأن معظمها يعتمد على رسوم الأعضاء في عملياتها.

(ب) المشاركة في الحكومة التعاونية كسلطات محلية فردية

تشارك السلطات المحلية أيضاً في الحكومة التعاونية بشكل فردي. وخلافاً للسلطات المحلية الصغيرة، فإن العديد من المدن الكبرى لديها القدرة على التعامل مباشرة مع الحكومة المركزية ووكالاتها. وتتمتع هذه المدن الكبرى بأهمية إستراتيجية بالنسبة للبلد، وبالتالي فهي تحظى في كثير من الأحيان بتأييد من جانب الحكومات المركزية، وهو ما لا تحظى به عادةً السلطات المحلية الصغيرة.

كيف تشارك الحكومة المحلية في الحكومة التعاونية؟

تشارك السلطات المحلية في الحكومة التعاونية بطرق رسمية وطرق أقل اتساماً بالطابع الرسمي. وموجب القانون أضفت جنوب أفريقيا الطابع الرسمي على نطاق واسع على مشاركة السلطات المحلية في الحكومة التعاونية. كما يحدد الدستور مبادئ الحكومة التعاونية. ويتطلب إنشاء هياكل حكومية دولية واعتماد تشريعات لزيادة المحتوى المقدم للحكومة التعاونية. تنص التشريعات على إنشاء العديد من المنصات الرسمية حيث تشارك مستويات مختلفة من الحكومة في المسائل محل الاهتمام المشترك.

كما أدرجت زيمبابوي وزامبيا المبادئ الأساسية للحكومة التعاونية في دستوريهما. وفي معظم البلدان الأفريقية الأخرى، تعتبر الحكومة التعاونية عملية غير رسمية إلى حد كبير أو غائبة تماماً.

ما آليات الحكومة التعاونية؟

هناك عدد من الآليات التي تم وضعها لتعزيز الحكومة التعاونية. بوجه عام، تشارك السلطات المحلية في الحكومة التعاونية بأربع طرق رئيسية:

أ. أشكال الاستشارة التنفيذية

غالباً ما تقوم السلطة التنفيذية للحكومة بإنشاء منصات للتشاور مع الحكومة المحلية بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك.

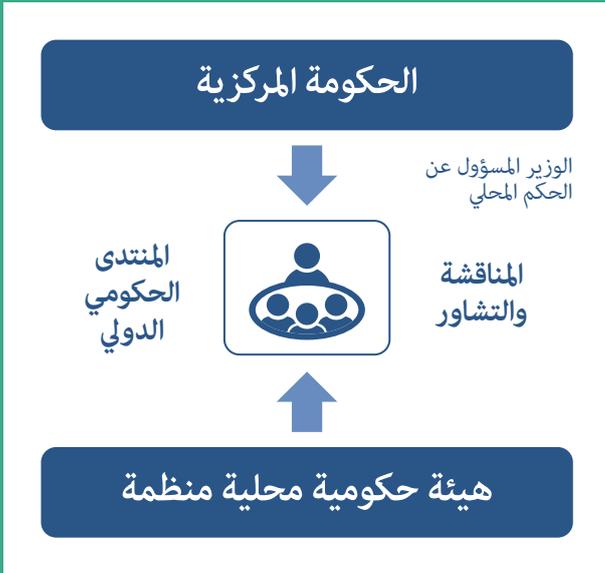
بعض هذه المنصات مخصصة لمجالات سياسية محددة، على سبيل المثال الأمور المتعلقة بالتمويل والمياه والنقل والصحة.

بينما تتعامل منصات أخرى مع الحكومة المحلية بشكل عام.

وتستخدم السلطات المحلية هذه المنصات للتأثير على عملية صنع القرار على المستوى الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بأمور مثل تقاسم الإيرادات المجمعة على المستوى الوطني عبر مستويات الحكومة.

(ب) الهيئات التشريعية

في بعض الأحيان، تكون هناك فرص للحكومة المحلية المنظمة للتأثير على عملية صنع القوانين على المستوى الوطني. في جنوب أفريقيا، تتمتع الحكومة المحلية المنظمة بمقعد لا يحق له التصويت في المجلس الثاني للبرلمان. علاوة على ذلك، لا يجوز تمرير التشريعات التي تؤثر على الحكومة المحلية دون استشارة الحكومة المحلية المنظمة. وفي بلدان أخرى، تتم دعوة الحكومات المحلية المنظمة، حسب كل حالة على حدة، لتقديم مدخلات وتعليقات على مسودة التشريع.



ج) الاتفاقيات بين مستويات الحكومات وبين السلطات المحلية

هناك وسيلة أخرى لتعزيز الحكومة التعاونية تتخذ شكل الاتفاقيات بين مستويات الحكومة وبين السلطات المحلية. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تسهيل التنسيق بين الوظائف الحكومية على نحو أفضل وتوفير سبل لحل النزاعات المحتملة بين الحكومات على مختلف المستويات.

د) الدور الذي تلعبه الوزارة الوطنية المسؤولة عن الحكومة المحلية

تمتلك معظم البلدان وزارة أو وكالة وطنية مسؤولة عن الحكومة المحلية. وغالبًا ما يتم تكليف هذه الوزارة بتسهيل مشاركة الحكومة المحلية في الحكومة التعاونية. في بعض البلدان، يوجد لدى هذه الوزارة مسؤولون في مناصب على مستويات الحكومة على صعيد الإقليم/المقاطعة والصعيد المحلي لتنسيق استجابة الحكومة المركزية تجاه السلطات المحلية، والعكس صحيح.

ممارسات الحكومة التعاونية



من الناحية العملية، لا تشارك السلطات المحلية عادةً في الحكومة التعاونية على قدم المساواة مع المستويات الحكومية الأخرى. وذلك بغض النظر عن كيفية هيكلية البلد، سواء كانت فيدرالية أو شبه فيدرالية أو ذات نظام حكومي الموحد. غالبًا ما تكون العلاقة مع الحكومة المحلية علاقة هرمية تنازلية إلى حد كبير ويتم تحديدها من خلال الهدف الرئيسي، وهو ضمان التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات الوطنية على المستوى المحلي. وكثيرًا ما تجعل البيئة السياسية من الصعب تعزيز ثقافة الاحترام المتبادل والتسامح والمساواة وتبادل المعلومات والتشاور والشفافية بين جميع مستويات الحكومة.